مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن والقضايا التي تناولتها لدعم صانع القرار السياسي

نجيب عبدالوهاب عبدالله على

سلوى السعيد فراج- رشا عطوة عبدالحكيم

بدأ الاهتمام بالبحث العلمي في اليمن في خمسينيات القرن الماضي، من خلال إنشاء محطتين للأبحاث والإرشاد الزراعي، وهما مخطة الكود بأبين، ومحطة أخرى في لحج إبان الاستعمار البريطاني، وأنشئ أول مركز بحثي في اليمن عام ١٩٧٢م، وهو مركز الدراسات والبحوث اليمني في صنعاء، تلاه إنشاء مركز الأبحاث الثقافية في عدن عام ١٩٧٥م، ثم مركز الدراسات والبحوث والتطوير التربوي في صنعاء، وكذلك الهيئة العامة للأبحاث والإرشاد الزراعي في ذمار، ومركز البحوث والدراسات اليمنية التي يتبع جامعة عدن الذي تأسس عام ١٩٨٨م.

الكلمات المفتاحية: مراكز الدراسات والأبحاث، صانع السياسة الخارجية، العلاقة بين مراكز الدراسات والأبحاث وصانع السياسة الخارجية اليمنية

Abstract:

Interest in scientific research began in Yemen in the fifties of the last century, through the establishment of two stations for agricultural research and extension, namely the code station, and another station in Lahj during British colonialism. The first research center in Yemen was established in 1972, the Yemeni Studies and Research Center in Sana'a, followed by Establishment of the Cultural Research Center in Aden in 1975 AD, then the Center for Studies, Research and Educational Development in Sana'a, as well as the General Authority for Agricultural Research and Extension in Dhamar, and the Yemeni

Research and Studies Center affiliated to the University of Aden, which was established in 1988.

Keywords: Studies and research centers, foreign policy maker, the relationship between studies and research centers and the Yemeni foreign policy maker

أهداف البحث:

- ❖ سعت الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف يتلخص أبرزها فيما يلي:
- ❖ التعرف على طبيعة مراكز الدراسات والأبحاث السياسية اليمنية.
- ❖ معرفة فاعلية مخرجات مراكز الدراسات والأبحاث السياسية ودورها لصانع السياسية الخارجية في صنع السياسية الخارجية.
- ❖ التعرف على الكيفية التي تصنع بها السياسة الخارجية اليمنية.
- ❖ مدى استجابة صانع السياسة الخارجية للدراسات والأبحاث والرؤى والمقترحات التي تنتجها مراكز الدراسات والأبحاث السياسية في اليمن، والمعوقات التي تواجهها.
- ❖ معرفة إدراك صانع السياسة الخارجية لأهمية مخرجات مراكز الدراسات والأبحاث السياسية، وقدرتها على المساهمة في الأزمات الخارجية.
- ❖ آليات توطين العلاقة بين مراكز الدراسات والأبحاث وصانع السياسة الخارجية اليمنية.

أهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها من الدور الذي يؤديه نشاط البحث والتطوير في عملية التنمية في مختلف دول العالم، إذ يُعد العنصر الديناميكي والحاسم في تعزيز تنافسية الاقتصاد، وبناء الاقتصاد المرتكز على المعرفة، الذي يشكل أحد الآليات الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، ورسم السياسات الخارجية للدولة وفي اتخاذ القرارات الصحيحة التي تعود بالنفع للدولة على المدى القصير والطويل.

مشكلة البحث:

تشكل مراكز الدراسات والأبحاث في البلدان المتقدمة لا سيما منها الغربية أحد الجهات الأساسية التي تمارس التأثير في صياغة السياسة الخارجية لتلك الدول، على عكس بلدان العالم الثالث التي يقل عدد تلك المراكز بكثير عنها في الغرب نظراً للحكم المسبق على أن تلك المراكز إنما هي جهات ضغط تسعى لتعرية سياسة الدولة الداخلية وتوجهاتها الخارجية، والجمهورية اليمنية من البلدان العربية التي بحاجة إلى مراكز للدراسات والأبحاث السياسية لمعالجة كثير من القضايا التي تواجهها على مختلف الاصعدة ودعم صانع القرار بما يخدم توجهات السياسة الخارجية؟

تبرز إشكالية هذه الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى أثرت مراكز الدراسات والأبحاث السياسية في صنع السياسة الخارجية اليمنية؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

١) ما فاعلية مخرجات تلك المراكز في صنع السياسة الخارجية اليمنية؟

٢) ما الكيفية التي تصنع بها السياسة الخارجية اليمنية؟ وما الكيفية التي يدير بها صانع القرار سياساتها الخارجية؟

٣) إلى أي مدى أثرت مراكز الدراسات والأبحاث السياسية في اليمن على صانع السياسة الخارجية؟

٤) ما مستقبل العلاقة بين مراكز الدراسات والأبحاث وصانع السياسة الخارجية اليمنية؟

من خلال ما سبق يمكن تقسيم البحث إلى ما يلى:

أولاً: نشأة وتصنيف مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن.

ثانياً: الأدوار التي تضطلع بها مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن.

ثالثاً: المعوقات التي تواجه مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن.

رابعاً: القضايا التي تناولتها مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن لدعم صانع القرار السياسي.

أولاً: نشأة وتصنيف مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن:

بعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، اتسع انتشار مراكز الدراسات والأبحاث الأهلية والجامعية، كأحد أهم مؤشرات التحولات السياسية والثقافية والتعليمية التي شهدتها اليمن بعد الوحدة، وأهم تلك التحولات:

- تبني النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية، والانتشار الكبير لمؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك إنشاء العشرات من مراكز الأبحاث الأهلية والخاصة والحزبية لأول مرة، بعد أن كان البحث العلمي حكراً على المؤسسات الرسمية والحكومية.
- التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي الجامعي، حيث تم إنشاء (٦) جامعات حكومية - إلى جانب جامعتي صنعاء وعدن - وهي جامعة تعز ١٩٩٥م، وجامعة الحديدة، وفي ١٩٩٦م جامعة إب، وجامعة ذمار، وجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، ثم جامعة عمران في عام ٢٠٠٧م، ومنذ العام ١٩٩٠م وحتى العام ٢٠١٤م أنشئ مالا يقل عن (٤٢) مركزاً للأبحاث في الجامعات اليمنية، موزعة على خمس جامعات.
- شهد البحث العلمي في اليمن منذ نهاية تسعينيات القرن المنصرم تطوراً ملحوظاً، نتيجةً لاهتمام الحكومة، ودعم المنظمات الدولية والدول المانحة، ومشاركتها في تمويل العديد من البرامج في مجال البحوث والتنمية، حيث خصصت المنظمات الدولية والمانحون جزءاً من دعمهم لليمن لمنظمات المجتمع المدني ومنها المراكز البحثية.
- تزايد الاهتمام بإنشاء مراكز الدراسات في اليمن منذ بداية الألفية الثالثة، نتيجة لتأثيرات العولمة في الشؤون المحلية والإقليمية، والتحولات الكبرى في العلاقات الدولية

١- إنشاء مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن:

فقد أنشأت الجامعات الحكومية العديد من المراكز البحثية، حيث أنشأت جامعة صنعاء (٢١) مركزاً بحثياً متخصصاً في شتى المجالات البحثية والتعليمية والاستشارية، ورغم هذه التحولات إلا أن تأثيرها يبدو محدوداً في اهتمام صانع

القرار السياسي أو الحكومات اليمنية المتعاقبة بالأبحاث والدراسات بشكل عام، والدراسات السياسية والإستراتيجية بشكل خاص.

فخلال الفترة من عام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠١١م نشأ حوالي (٤٣) مركزاً في القطاع الحكومي وقطاع المجتمع المدني، وهناك تزايد ملحوظ في عدد مراكز الدراسات في الخمس السنوات الأخيرة بواقع (٣١) مركزاً من واقع كشوفات الجهات الرسمية، ويعود تزايد الاهتمام بإنشاء المراكز البحثية من قبل مؤسسات المجتمع المدني إلى الانفتاح السياسي الذي شهدته اليمن في عهد الوحدة من ناحية، ودعم المنظمات الدولية والمانحين من ناحية أخرى.

تنشأ مراكز الدراسات عادة بشكلين: الأول: يتبع القطاع الحكومي ويصدر بإنشائه قرار إداري ينظم ويحدد المهام المتعلقة به، والثاني: مراكز خاصة ينشئها الأفراد ضمن قطاع المجتمع المدني يطبَّق عليها القانون الخاص بإنشاء الجمعيات والمنظمات الأهلية رقم (١) لسنة ٢٠٠١م والمعدل في العام ٢٠١٣م، ويشرف على ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، غير أن هذا القانون لم يشر في طياته إلى تنظيم المراكز البحثية، ولكن إنشاءها يأتي باعتبارها منظمات مجتمع مدني.

٢- تصنيف مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن:

يجري تصنيف مراكز الدراسات والأبحاث بناءً على معايير متعددة، فهناك معايير تعنَى بالاستقلالية، وأخرى تعنى بالتبعية، ومعايير تركز على مصدر (التمويل حكومي أو خاص)، ومنها ما يتصل بالتوجه الأيديولوجي، أو بمجال الاهتمام، مثل التركيز على مناطق جغرافية، أو الاهتمام بمجال معرفي معين اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي استراتيجي، وتجنباً للخلط ستعتمد هذه الدراسة على تصنيف مراكز الدراسات في اليمن وفقاً لمعيار التبعية التنظيمية وما يترتب عليها، لأن المراكز البحثية في اليمن ليست بذلك التعقيد والتشعب الكبير كما هو الحال في الدول المتقدمة.

قام الدكتور محمد الأفندي بتصنيف المراكز البحثية في اليمن إلى ثلاثة أصناف: (حكومية، جامعية، خاصة "غير حكومية")، غير أن الباحث أضاف تصنيفاً رابعاً وهو المراكز البحثية الحزبية، حيث يوجد عدد من المراكز تتبع لأحزاب على الرغم

من أنها تدعي الاستقلالية، ويمكن تصنيف مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن على النحو التالي:

أ - مراكز الدراسات الحكومية:

وهي المراكز التي تتبع القطاع الحكومي، وتموَّل من قبل الحكومة، لذلك يطلق عليها حكومية، وهذه المراكز تعمل وفق توجهات الحكومة وسياساتها، وتسعى في الغالب إلى تسويق سياسة الدولة، وتكون مخرجاتها البحثية داعمةً للتوجهات السياسية للحكومة، أي أننا أمام حالة اتصال داعمة لخيارات السياسة العامة، وذلك يمثل نمطاً من أنماط الاتصال الداعم بين المراكز الحكومية وصانعي السياسة العامة، ويبلغ عدد مراكز الدراسات والأبحاث الحكومية خارج الجامعات حوالي (١٠) مراكز.

ب - مراكز الأبحاث الأكاديمية:

وهي المراكز البحثية التي تتبع الجامعات اليمنية، وقد تنوعت هذه المراكز بحسب مجالات الاهتمام والتخصص ما بين السياسية، مثل مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، وهو المركز الوحيد الذي يهتم بالدراسات الإستراتيجية، كما يوجد عدد من المراكز ذات الاهتمام بالجانب القانوني والاجتماعي، وحقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، والهندسة، وغيرها من المراكز التي تتبع الجامعات اليمنية، ويبين الجدول أدناه عدد المراكز التابعة للجامعات اليمنية الحكومية، بحسب الاهتمام والتخصص.

جـ- مراكز الدراسات الخاصة:

وهي مراكز الدراسات والأبحاث الخاصة، التي تنشأ كمؤسسات بحثية غير حكومية، تعمل في إطار المجتمع المدني، ويبلغ عددها- بموجب دليل وزارة الشؤون الاجتماعية - حوالي (١١٢) مركزاً خاصاً، ومنها مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، ومنها مراكز تأسست بدعم شخصيات سياسية أو أكاديمية أو إعلامية، ومنها مثلاً مركز منارات الذي أسسته مجموعة من الشخصيات النافذة في السلطة، ومركز الدراسات الاقتصادية والاستشارية، الذي أسسه الدكتور يحيى المتوكل (وزير سابق)، ومركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، وهذه المراكز أنشئت بموجب تراخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

د- مراكز الدراسات والأبحاث الحزبية:

وهي المراكز البحثية التي تتبع الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية، التي يرى الباحث أنها تعمل وفقاً لتوجهات الأحزاب السياسية وأيديولوجيتها، ومنها على سبيل المثال: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، الذي يتبع التجمع اليمني للإصلاح، وقد تم اعتباره بيت الخبرة الخاص بالحزب أثناء جلسات مؤتمر الحوار الوطني في العام ٢٠١٣م، وتقديم رؤى الأحزاب بشان القضايا التي تم مناقشتها في المؤتمر.

ثانياً: الأدوار التي تضطلع بها مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن:

تتشابه أدوار مراكز الدراسات في اليمن مع نظيراتها العربية من حيث طبيعة تلك الأدوار، وإن اختلفت من حيث مستوى الأدوار وحجم التأثير، وتتمثل تلك الأدوار في النشر العلمي وإقامة الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل، وحلقات النقاش، وإعداد الدراسات الاستشارية الخاصة، بموجب تكليف من صانع القرار لا سيما بالنسبة للمراكز الحكومية، ومتابعة المستجدات المحلية، والإقليمية، والعالمية، وكتابة التقارير الموجزة حولها لصانع القرار، وإجراء استطلاعات للرأي العام حول قضايا معينة، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والندوات الخارجية.

١- دور المراكز البحثية اليمنية طبقاً لأهدافها:

رغم العدد الكبير لمراكز الدراسات اليمنية (٢٦) مركزاً - مقارنة ببعض الدول العربية كالسعودية والجزائر التي لديهما (٨) مراكز، والبحرين (١٢) مراكز، والإمارات (٩) مركزاً، وقطر (١٤) مراكز، وعمان (٣) مراكز، والكويت (١٥) مركزاً، ومصر (٣٩) مركزاً، وفقاً لتقرير جامعة بنسلفانيا - إلا أن دورها لا يزال محدوداً للغاية، وخاصةً على صعيد المساهمة في ترشيد القرار ورسم السياسات العامة، ويعزى ذلك إلى عدد من التحديات والمعوقات التي تواجهها سواء على صعيد البيئة العامة غير المواتية للبحث العلمي، أو على صعيد القصور الذاتي من حيث قلة الكفاءات العلمية وضعف التمويل.

لذلك يجد الباحث صعوبةً في بحث دور هذه المراكز في ترشيد صناعة القرار السياسي، خاصة في ظل إغلاق بعضها لمقراتها نظراً لظروف الأزمة في اليمن

والصراع المسلح، بالإضافة إلى أنه لا توجد هيئة معينة تهتم بالتنسيق والتواصل بين مراكز الدراسات ومؤسسات صناعة القرار، ومن طبيعة مراكز الدراسات السياسية الإشارة إلى دورها بشكل مباشر في عملية صنع القرار

٢- دور المراكز البحثية اليمنية في تطوير الحياة المعرفية والفكرية والثقافية في المجتمع:

تقوم مراكز الدراسات السياسية في اليمن بدور معين في تطوير الحياة الفكرية والثقافية بصورة عامة، عن طريق أنشطتها المختلفة، مثل المحاضرات والندوات، ونشر الكتب والمجلات والتقارير، ويمكن تقديم صورة تقريبية لحجم مخرجاتها الثقافية والفكرية والمعرفية من خلال المؤشرات التالية:

أ- كل مراكز الدراسات السياسية تقوم بتنظيم محاضرات وندوات عامة للجمهور، باعتبار أن هذه النشاطات أقل كلفةً، وباستطاعة أي مركز إقامتها في أي مكان، أو مؤسسة أخرى.

ب- الإصدارات والمطبوعات، فهناك (٤) مراكز تهتم بإصدار المطبوعات والنشرات، وتشكل نسبة ٤٠% من عدد المراكز التي تناولتها الدراسة لها منشورات مختلفة، وتتفاوت هذه المراكز في حجم إنتاجها من المطبوعات وفي نوعية مخرجاتها في هذا الجانب.

جـ- المؤتمرات: وتعتبر من أهم الفعاليات العلمية التي تجمع الخبراء والباحثين مع صناع القرار، لكن تكاليفها كبيرة بالقياس إلى شحة مصادر تمويل البحث العلمي في اليمن، لذلك فإن من النادر أن تقام مؤتمرات علمية في اليمن، وتفيد البيانات أن عدداً من مراكز الأبحاث الإستراتيجية التي تناولتها الدراسة احتوت إنجازاتها على نشاط من هذا النوع، ويعتبر مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية أقدرها في هذا الجانب، حيث أقام في فبراير ٢٠١٠م مؤتمراً مهماً حول العمالة اليمنية ومتطلبات السوق، وكذلك المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، الذي أقام المؤتمر الاقتصادي الأول (اليمن –

الاقتصاد – المستقبل) في العام ٢٠١٠م، وأقام مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مؤتمراً بعنوان (المؤتمر الأول للاتصالات وتقنية المعلومات).

د- الإعلام والتواصل مع الجمهور: يعتبر مركز سبأ، ومركز الدراسات والإعلام الاقتصادي نموذجين للدمج بين الجانبين البحثي والإعلامي، حيث تم تجميع نشاط مركز سبأ عام ٢٠١٤، فيما استأنف مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي عمله، ومن برامج المركز القيام بالنشر الصحفي والإلكتروني، وتنظيم الحملات الإعلامية والتوثيق، كما تحتوي برامجه على التواصل مع الجمهور من خلال استطلاعات الرأي، وهي من أهم آليات مراكز الدراسات السياسية في ترشيد صناعة القرار.

ثالثاً: المعوقات التي تواجه مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن:

تواجه مراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجية في اليمن العديد من المعوقات التي تحد من فعاليتها وأنشطتها على المستوى الوطني، وهذه المعوقات إما أنها ذاتية أو أنها من البيئة المحيطة بها، سواء على المستوى الرسمي من قبل المؤسسات الحكومية أو من قبل المجتمع، الذي ما زال غير مهتم بمراكز الدراسات والأبحاث شكلاً ومضموناً، وسوف نقوم بتصنيف المعوقات التي تواجه المراكز البحثية وفقاً لبيئتها وذلك على النحو التالي:

١- معوقات تتعلق بالمراكز البحثية:

تعاني معظم مراكز الدراسات والبحوث بشكل عام- ومراكز الدراسات السياسية بشكل خاص- من العديد من الإشكاليات، التي انعكست بشكل سلبي على أدائها لأعمالها وأنشطتها في المجال البحثي والإستراتيجي على وجه الخصوص، وأبرز هذه المعوقات يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- ضعف البناء المؤسسي لمراكز الدراسات والبحوث، كنتيجة طبيعية لقرارات إنشائها غير المدروسة.
- افتقارها إلى المتطلبات الأساسية للبحث العلمي، وخاصة في المراكز الجامعية، كالمكتبات، وشبكات المعلومات الحديثة، والكفاءات العلمية، وأدوات النشر

العلمي، وضعف الصلات والتنسيق فيما بينها، وكذا مع نظيراتها العربية والأجنبية.
- غياب الإدارة الرشيدة، واللوائح المنظمة لعمل المراكز البحثية، وبالتالي غياب الرؤية الواضحة والأهداف المحددة والمهام المخطط إنجازها.
- شخصنة بعض المراكز البحثية، وتحولها إلى واجهات مجتمعية وسياسية لبعض الشخصيات السياسية النافذة في السلطة.
- ضعف التأهيل والتطوير، وبالتالي ضعف المهارات والقدرات، وانعكاس ذلك على جودة المخرجات.
- غياب الاستقلالية في إنجاز الدراسات والأبحاث من قبل بعض مراكز الدراسات السياسية، التي تعمد إلى خدمة طرف سياسي معين.
- موسمية العمل وبحسب طلب الداعمين، موسمية تفرَض مواضيعها من قبل الداعمين لذلك نجد مؤسسات تعمل في مواسم معينه.
- اتسام معظم مراكز الدراسات السياسية بطابع أيديولوجي وتوجه سياسي واضح.
- ضعف مهارات الاتصال والتواصل بين مراكز الدراسات والبحوث مع بعضها بعضاً من جهة، وضعف قدرات التواصل مع صانعي القرار السياسي، وصانعي السياسات العامة في الجانب الحكومي من جهة أخرى، وضعف قدرات الاتصال مع الداعمين من منظمات دولية ومانحين محليين.

٢- معوقات تتعلق بالتمويل:

يعتبر ضعف وقلة التمويل الذي تحصل عليه مراكز الدراسات السياسية، من أبرز المعوقات التي تواجهها المراكز البحثية في اليمن، وينعكس سلباً على الآتي:
- يعد سبباً رئيسياً لمعظم العوائق التي ذُكرت ضمن الدراسة.
- يؤدي إلى ضعف تسويق المراكز البحثية لمخرجاتها لدى المهتمين وصناع القرار والمجتمع، وبالتالي ضعف التأثير بشكل عام.
- ضعف التمويل الحكومي الذي يعد من أهم التحديات التي تواجهها مراكز الدراسات اليمنية الحكومية منها والخاصة.

- الدور الغائب للقطاع الخاص في دعم هذا الجانب.
- تعاني معظم مراكز الدراسات اليمنية الأكاديمية من ضعف التمويل، لذلك يلاحظ أنها في حالة سبات، ونادراً ما تقوم بتنظيم نشاطات علمية.

٣- معوقات تتعلق بالحكومة:

تعاني المراكز البحثية من ضعف الاهتمام بها من قبل الحكومة مما يشكل احد المعوقات الرئيسية، وأبرز هذه المعوقات يمكن تلخيصه بالآتي:

- ضعف العلاقة بين مراكز الدراسات السياسية وصانعي القرار السياسي، وصانعي السياسات العامة في المؤسسات الحكومية.
- وجود فجوة قائمة في طبيعة العلاقة بين مؤسسات صنع القرار وبين المراكز البحثية، ناتجة عن أزمة ثقة وسوء تقدير من قبل صانع القرار للأهمية التي يحظى بها البحث العلمي والحاجة إليه.
- علاقة المراكز البحثية بصانع القرار تستند في معظمها إلى أسس شخصية.
- التشكيك الدائم بدوافع عمل مراكز الدراسات والبحوث، وأنها تخدم أجندات طرف سياسي محلي، أو تعمل لحساب منظمات خارجية تقدم لها الدعم المالي، وتوجه الأبحاث وفق ما تريد.
- معظم المراكز البحثية الجامعية في اليمن تعاني من ظاهرة انتقائية التعيين لرؤساء الكثير من هذه المراكز - وخاصةً ذات الطبيعة السياسية - ممن لهم ارتباطات بالجهات السياسية الداعمة، كما أن عملية اختيار الباحثين للعمل في هذه المراكز لا تتم وفقاً لمعيار الكفاءة.
- افتقار بعض المراكز البحثية للمهنية، وضمان جودة المخرجات، يساهم في تعميق الفجوة القائمة بينها وبين صانع القرار، ويضعف موقفها عند مقارنتها مع المؤسسات الأجنبية.
- إن جميع ما يتم تقديمه يظل حبيس الأدراج في الجهات التنفيذية المختصة، ولا يعطَى أولوية عند تنفيذ السياسات العامة.

٤- معوقات تتعلق بالمجتمع والبيئة بشكل عام:

في هذا الجانب توجد العديد من المعوقات أبرزها ما يلي:

- الجهل بأهمية البحث العلمي، فهناك وعي قاصر من قبل المجتمع بأهمية البحث العلمي، وأهمية ما تنتجه المراكز البحثية والفكرية، ما يخلق بيئة معيقة لعملها ويحد من فعاليتها العملية، والنظر إلى أبحاثها على أنها مجرد خدمة للخارج، وخيانة للداخل، وما لها من انعكاسات سلبية على البيئة المحيطة، وتخلق ردود فعل من قبل المجتمع تعيق قدرة المراكز على العمل بشكل طبيعي، إلى جانب ذلك ضعف الإيمان بفكرة البحث ما يؤثر على جودة البحث نفسه.
- غياب البيئة المواتية للبحث العلمي والعمل المؤسسي، وغياب الإدراك بأهمية البحث العلمي، سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص.
- المجتمع وتعقيداته الفكرية وتوجهاته، تنعكس سلباً على أداء المراكز البحثية.
- المناخ السياسي، والصراع، والبيئة المحيطة، تلعب دوراً في مضاعفة مستوى التحديات التي تواجهها مراكز البحوث والباحثون، حيث يشكل الصراع المسلح - وإفرازاته على المجتمع والدولة - سبباً واقعياً لتوقف الكثير من أعمال المراكز البحثية، ومغادرة الخبرات وبعض الكوادر العاملة إلى الخارج.

رابعاً: نتيجة استطلاع آراء رؤساء مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن حول استجابة السياسات اليمنية لرؤى تلك المراكز:

١- يعد واقع مراكز الدراسات والأبحاث السياسية في اليمن ضعيف جداً، ولا يكاد يكون موجود، أو ما دون المستوى المأمول به مقارنة بالمراكز الفكرية بالمنطقة، وفقير إلى درجة كبيرة إذا ما تحدثنا عن مراكز الأبحاث حتى ولو قارناها بدول صغيرة، ومراكز الأبحاث الموجودة ضئيلة ولا تهتم بعضها بإنتاج المعرفة إما لارتباطها بمشاريع التمويل من المانحين أو لأن إمكانياتها غير قادرة ، كما أن الحرب لعبت كثيراً في تدني مستويات أداء مراكز الأبحاث والانجرار إلى التجاذبات وتحول البعض منها أشبه بمراكز إعلامية.

٢- يكاد يكون واقع مراكز الدراسات والأبحاث السياسية في اليمن، في واحدة من أصعب مراحله، وليس بعيداً، عما طال واقع المؤسسات والعمل السياسي عموماً، فمنذ العام ٢٠١٤ أغلقت أغلب المراكز، أو انتقلت إلى مرحلة جديدة من العمل، بظروف صعبة، ومع ذلك، فإن ما ينشط منها، كما هو حالياً في مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام، وأخرى كمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تحاول مواكبة أبرز القضايا السياسية عموماً في البلاد، في ظل تعقيدات، ترتبط بواقع العمل السياسي عموماً؛ أما فيما سبق ذلك، فقد كان هناك حضور نسبي لا يرقى إلى واقع مراكز الدراسات في الدول المتقدمة، بقدر ما كانت انعكاساً لواقع السياسة اليمنية، وتؤثر بدرجة أو بأخرى، لا ترقى في أغلب الأحوال، إلى ما هو مطلوب، بسبب حالة عدم الاستقرار والصراع السياسي بين أبرز القوى الفاعلة سابقاً، وهنا من المهم، الإشارة إلى أنه لا يمكن فصل واقع المراكز على محدوديتها، عن أن البعض منها، كان يعبر عن توجهات سياسية.

٣- لا توجد فاعلية، أو هناك قصور متبادل بين فاعلية مخرجات تلك المراكز في صنع السياسة الخارجية اليمنية بشكل عام، وخلال العشر السنوات الماضية بشكل خاص؛ نتيجة لضعفها وعدم انتشارها وبين صانع السياسة الخارجية الذي لا يولي اهتمام بتلك المراكز.

٤- مع سنوات الحرب لا تأثير لمراكز الأبحاث في اليمن لدى صانع القرار السياسي، لا في تشكيل السياسة الخارجية ولا في صناعة السياسة الداخلية لأسباب كثيرة من بينها انعدام استقرار الحكومة وعدم وجود سياسة خارجية ،كما أن وضعية الحرب جعلت السياسة الخارجية لليمن ينظر لها أنها تابعة بسياسة السعودية الخارجية بشكل عام.

٥- شهد اليمن تحولات سياسية في العقود الأخيرة، كانت تحديات اللحظة وحساباتها تطغى على ما يمكن اعتباره مخرجات دراسات وأبحاث سياسية، ومع ذلك، فإن التأثير كان حاضراً وإن بنسبة أقل، سواء على هيئة إصدارات

لدراسات متخصصة أو ندوات شارك فيها الباحثون والمتخصصون، كانت بمجملها حالة بحاجة للبناء عليها.

٦- أما في العشر السنوات الأخيرة، فيمكن القول، إن اليمن دخل حالة أثرت فيها الأزمات والحروب والتدخلات الخارجية، على الخطوات والدراسات العميقة، فمثلاً انعقد مؤتمر الحوار في العام ٢٠١٣، وكان هناك مقررات ونقاشات لشهور طويلة، لم تنطلق برأي مهتمين من دراسات سياسية، بقدر ما كانت مجاراة لتوجهات أو لإرضاء قوى مشاركة في الحوار؛ كل ذلك، عدا عن المرحلة التي أعقبت دخول الحوثيين في صنعاء، وما أعقبها من حالة سقوط مؤسسات الدولة تحت سيطرة جماعة الحوثيين واستيلائهم على السلطة.

٧- هناك عوامل كثيرة للكيفية التي تصنع بها السياسة الخارجية اليمنية، والكيفية التي يدير بها صانع القرار سياساتها الخارجية منها ما يتخذ من أعلى هرم في السلطة ومنها ما يكون يتأثر بمواقف الدول التي لها تأثير على القرار السياسي اليمني؛ أما في الوقت الحالي فتصنع السياسة الخارجية من خلال إدراكات الرئيس بالواقع؛ ومنها ما هو مرتبط بتوجهات الرئاسة والحكومة وعلاقات القوى والأطراف المشاركة أو المؤثرة فيها، ومنها ما ينطلق من محددات عاملة للمصالح الاقتصادية أو السياسية والروابط التاريخية وكذلك اتفاقيات التعاون والتبادل التجاري، مع دولة ما من عدمه، إلى جانب تأثير الدول الكبرى ذات النفوذ، والتي تؤثر بشكل خاص منذ العام ٢٠١١.

٨- أيضاً يدير صانع القرار سياسته الخارجية من خلال مستشاريه فقط، باتباع قوالب جامدة لسنوات سابقة وتحديثها في حدود ضيقة؛ وتدار عبر دوائر تنفيذية رسمية، وتعد الخارجية بكل دوائرها وعبر رئاسة الدولة وبطرق خاصة مقربة من متخذ القرار؛ ومع الحرب يعتمد على الأحداث اليومية، وعلى مطالب الحكومة والرئيس أثناء الأحداث والتركيز سياسة المواجهة مع الخصوم من خلال الدبلوماسية، كما أن الحرب جعلت من بعض السفارات في حالة موت سريري.

٩- لا يوجد علاقة بين مخرجات مراكز الدراسات والأبحاث السياسية وصنع السياسة الخارجية اليمنية، لأنه لا يوجد أساساً مراكز أبحاث سياسية مرموقة تعطي مخرجات تفيد السياسة الخارجية، وهو كذلك قد يكون مرتبط بالسلطة لأنها لا تولي اهتمام بمراكز الأبحاث، أو بسبب عدم الاهتمام المتبادل وضعف الإمكانات والتأثير، وخلال العشر السنوات الأخيرة لا توجد أي علاقة أو خطة للاستفادة من مراكز الأبحاث.

١٠- بشكل عام، البعثات الدبلوماسية اليمنية في اليمن، تستعين ببعض المراكز والدراسات، ليس بالضرورة اليمنية فقط، وهذا الأمر يعتمد على مدى فاعلية كل بعثة أو سفير ما على نحو خاص، ومن الجانب الآخر، فإنه وللأسف، ما يزال هناك حاجز بين الأطر الدبلوماسية المعنية وبين الاعتماد الفعلي على جانب الدراسات والبحوث.

١١- أبرز المعوقات التي تواجهها مراكز الدراسات والأبحاث السياسية في اليمن تتمثل في شحة الإمكانيات وعدم وجود الدعم الكافي مادياً ومعنوياً، أو التمويل المشروط، وعدم وجود وقفيات أو دعم رسمي أو خاص غير مشروط، الندرة المالية والضعف المؤسسي والإداري، وهيمنة مدير المركز على صنع القرار وعدم مشاركته للأعضاء، عدم دقة اختيار الباحثين وذوي الاختصاص، ومعوقات أمنية بسبب الاتهامات الحزبية، التوجيه السياسي للمراكز الأبحاث وعدم اهتمام الجمهور والوزارات بأهمية مراكز الفكر والأبحاث عموما، الانتماء السياسي الذي يفقدها الاستقلالية وعدم التحيز، ، تواضع الخبرة.

١٢- المعوقات لا يمكن فصلها اليوم، عما تعيشه البلاد من ظروف سياسية وأمنية، فهناك حالة من عدم الاستقرار، تأثير خارجي، أزمة اقتصادية، غياب أو محدودية الدعم المخصص للدراسات والبحوث ولتنمية المراكز من هذا النوع عموماً، كل ذلك، بالإضافة إلى أن الإمكانات الضعيفة أو المعدومة، نتيجة لمجمل هذه العوامل.

١٣- لا يوجد أي تأثير لمراكز الدراسات والأبحاث السياسية في اليمن على صانع السياسة الخارجية بشكل عام، وخلال العشر السنوات الماضية بشكل خاص، ولا يوجد أي صانع قرار سياسي اعتمد على مراكز الدراسات في اليمن على تحركاته السياسية، باستثناء بعض الضغط الاعلامي، لأنه يأتي بالدرجة الثالثة بعد تأثيرات الأزمات السياسية وحسابات اللحظة المرتبطة بها، ثم التأثير الخارجي.

١٤- إذا وجدت مراكز أبحاث لها باع كبير وأبحاث تستحق.. فسوف يكون لها علاقة كبيرة مع صانع السياسة الخارجية اليمنية، رغم أنه لا يوجد أي ارتباطاً في العلاقة في المنظور القريب، لأن صانع القرار السياسي خارج اليمن ومراكز الفكر متشتتة التوجه ولا يوجد لديها جامع وطني موحد إلا ما نذر.

١٥- يفترض في مراكز الأبحاث أن تقدم لصانع القرار السياسي رؤى وتوصيات حول كثير من القضايا المهمة ذات العلاقة بالدبلوماسية، فالأمر يعتمد على جانبين، الأول أن يكون مرهوناً بتوجهات حكومية تعزز العلاقة مع مراكز الدراسات، والآخر مرتبط بمدى قدرة المراكز على فرض حضور بشكل أو بآخر.

١٦- يفترض أن يمر القرار السياسي ومنه الدبلوماسي بعدة مراحل، منها الدراسات والأبحاث الميدانية والتحليلية والتاريخية، وهذه تقوم بها مراكز الأبحاث ثم قبل صدور القرار يفترض استيعاب ملاحظات الدراسة بعد النشر أو العرض أو التقييم وأثناء تنفيذ القرار تساهم مراكز الأبحاث في تسويق الأفكار والتوصيات الموجودة في الدراسة، بحيث يكون هناك تنسيق بين صانع القرار ومراكز الأبحاث والإعلام.

١٧- يمثل إهمال جانب الدراسات والبحوث، أحد أسباب ما آلت إليه الأوضاع السياسية في اليمن، وخاصة الأيدولوجيات السياسية والعقائدية التي تحملها الجماعات المسلحة، خاصة الجماعات الدينية التي تحمل مشروع الإسلام السياسي (شيعي أو سني)، وتخالف في أهدافها مبادئ الدستور اليمني والنظام

الجمهوري، والتي أدى الصراع لهذه التيارات بوصول أحدها للسيطرة على العاصمة وإسقاط النظام السياسي ومؤسسات الدولة.

النتائج:

١- أن للمراكز البحثية دوراً هاماً ومحورياً في عملية صنع القرار السياسي بشكل عام.
٢- لا توجد قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حول الانتاج المعرفي اليمني حتى اليوم ٢٠٢٠،
لا في المركز الوطني للمعلومات، ولا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولا في الجامعات على المستوى الوطني.
٣- إهمال البحث العلمي، وغياب موازنة كافية ومعلنة، وقلة الحوافز والجوائز العلمية.
٤- لا يسمح للجامعات بنشر الرسالة العلمية إلا بتفويض خطي من الباحث، كما لا توجد لديها مراكز للنشر العلمي.
٥- عدم ادراج المجلات المحلية في قواعد البيانات العالمية وضعف الاهتمام بالحصول على الرقم الدولي ISSN.

التوصيات:

١- الاستفادة من مهام مراكز الدراسات والأبحاث في اليمن، حيث ترتبط الأدوار الأساسية لهذه المراكز بحاجة القادة وصناع القرار لهذه الأدوار المتمثلة بـ (حاجة القادة لمراكز الدراسات لتزويدهم بتحليل مستقل، المساعدة في إعداد مكونات وعناصر أو أجندات السياسات، تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق) وذلك للقيام بما يلي:
٢- إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.
٣- تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات.
٤- تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضع جدل ونقاش.

٥- الأدوار الاستشارية تدور حول تشخيص المشكلات والأزمات وتحليلها واقتراح الحلول والمواقف والسياسات المناسبة للتعامل معها، وغالباً ما يكون ذلك في القضايا ذات الطبيعة العاجلة أو الساخنة.
٦- إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.
٧- تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات.
٨- تقويم البرامج الحكومية.
٩- تقديم التفسير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام، وتسهيل فهم استيعاب الجمهور لها.
١٠- توفير العلماء والكفاءات الأساسية أو الخبرات اللازمة للحكومة لإعداد السياسات العامة.
١١- الاستفادة من الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات.

المراجع:

١- أحمد الأصبحي، **إشكالية الصراع في القرن الأفريقي ودور اليمن في بناء السلام**، مطابع المتنوعة، صنعاء، ٢٠٠٧.
٢- أحمد حبيب رسول، **دراسات في الجغرافيا والاقتصادية والبشرية لليمن**، (الشطر الشمالي)، دار الكلمة، صنعاء، ١٩٨٥.
٣- أحمد محمد بن بريك، **اليمن والتنافس الدولي في البحر الأحمر ١٨٦٩-١٩١٤**، الشارقة، عدن، وزارة الثقافة العربية للنشر وجامعة عدن، ط١، ٢٠٠١.
٤- أحمد نزري النعيمي، **السياسة الخارجية**، بغداد، جامعة بغداد، ط١، ٢٠٠١م.
٥- حسن السيد سليمان، أحمد محمد الكبسي، منصور عزيز الزنداني، حكيم عبدالوهاب السماوي، **مبادئ العلوم السياسية**، ط٢، الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان، صنعاء، ١٩٨٨.
٦- خالد خديجة الهيصمي، **سياسة اليمن في البحر الأحمر**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
٧- بهجت فرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة: جابر سعيد عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٢م.

٨- جمال علي زهران، **السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧.

٩- ريتشارد هاس، **مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة**، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، (ترجمة: محمد عيمش)، نوفمبر ٢٠٠٢، (تاريخ الاطلاع: ٢٠/ ٢٠١٩/٣)

١٠- زكي البحري، **مشكلة دارفور، الجذور التاريخية والأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

١١- زيد زيد يحيى المحبشي، **العلاقات اليمنية – الجيبوتية ١٩٩٠-٢٠٠٢م في: اليمن ودول القرن الإفريقي**، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ط١، نوفمبر ٢٠٠٣.

١٢- عبدالله أحمد سنان، **العلاقات اليمنية – الإريترية ١٩٩٠-٢٠٠٢ في: اليمن ودول القرن الإفريقي**، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ط١، نوفمبر ٢٠٠٣.

١٣- محمد متولي، محمد أبو العلا، **جغرافية شبة جزيرة العرب**، ج٣، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨.

١٤- محمد محمود إبراهيم الذيب، **الجغرافيا السياسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.

١٥- محمود الأشرم، **محاضرات في المجتمع الريفي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، ١٩٨٠.

١٦- مكسيم لوفابفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط١.

١٧- توفيق الدعبوش، الدور الاستشاري للمراكز العلمية والبحثية: دراسة حالة (مركز الأصول الوراثية)، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للمراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء، أغسطس، اليمن، ٢٠١٦م، ص١١.

١٨- تقرير التقييم العام للمراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء، اليمن، صنعاء، ٢٠١٢، ص ٢.

١٩- مؤسسة رنين، مراكز البحوث والسياسات في اليمن، عوائق وتحديات، بحث غير منشور، صنعاء، ٢٠١٦م، ص٢.

٢٠- محمد أحمد الأفندي، تأثير مراكز الدراسات والبحث في الحكومة وصانعي القرار وعلاقتها، ص ١١.

٢١- التقييم العام للمراكز العلمية والبحثية بجامعة صنعاء، ٢٠١٢م، ص ٢.

٢٢- المركز الوطني للمعلومات، دليل مراكز الدراسات والبحوث ووحدات المعلومات في اليمن، صنعاء، بحث غير منشور، ٢٠١٣م، ص ٨٩.